مؤقت

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٠٦**
الأربعاء، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسى)
الأعضاء:	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلينغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد ريباس
	المكسيك	السيد اغيلار سينسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	موريشيوس	السيد بوكوري
	النرويج	السيد كولبى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/336)

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2002/342)

02-31731 (A)
0231731

استؤنفت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.

الرئيس (تكلم بالروسية): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/347، التي تتضمن نص مشروع قرار أُعد في مشاورات المجلس السابقة.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): أود أن أعبِّر لكم عن تقديرنا الكبير لكل الجهود التي بذلتموها وأعضاء المجلس الآخرون بغية توحيد كلمة مجلسنا حيال التحديات التي تعاني منها منطقتنا.

لقد تحرك هذا المجلس نتيجة لتصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقيام إسرائيل باحتلال مدن رام الله وطولكرم وقلقيلية وبيت لحم ونابلس وجنين، ونتيجة خرقها للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.

إن الموقف الذي سنتخذه بدعم القرار المعروض علينا هو تعبير عن مساندتنا القوية ومطالبتنا المستمرة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وإن المجموعة العربية عندما قدمت مشروع قرار كان هدفها مناشدة المجتمع الدولي لأن يتفهم معاناة ومحنة الشعب الفلسطيني، وما يتعرض له من ممارسات قمعية تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وموقف سوريا المتمثل في دعم القرار يعكس حرصها الأكيد على أن يقوم مجلس الأمن بممارسة دوره بشكل فاعل، كما يؤكد مرة أخرى على أهمية وحدة عمل هذا المجلس وتحركه الجماعي للتصدي لكل ما يعرِّض الأمن والسلم في العالم للخطر.

الرئيس (تكلم بالروسية): لقد طلب ممثل إسرائيل الكلمة، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن عميق امتناني لحضور سعادة الأمين العام السيد كوفي عنان ومشاركته البالغة الأهمية في مجريات أعمال المجلس أثناء مناقشاته الأخيرة.

ويأتي مشروع قرار اليوم بعد البيان الهام الذي أدلى به الرئيس بوش صباح اليوم، والذي أعلن فيه أن وزير الخارجية باول سيتوجه إلى المنطقة لمحاولة تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وإسرائيل من جانبها مستعدة، بالتعاون مع الجنرال زيني ومع الوزير باول الآن، لاتخاذ خطوات، تقترن بإجراءات يتخذها الجانب الفلسطيني على نحو متبادل، لتحقيق وقف فوري وذي معنى لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية، وتطبيق خطتي تينيت وميتشيل وإنهاء جميع أعمال الإرهاب والتحريض، ووفقا للقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

وفي البيان البالغ القيمة الذي أدلى به الرئيس بوش اليوم، جسَّد رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك إنهاء الإرهاب والتحريض وانسحاب القوات الإسرائيلية وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وحدد الرئيس الخطوات التي يجب أن يتخذها كل من الطرفين لتحقيق التعايش السلمي المجدي، بما في ذلك كفالة الكرامة والأمل للجميع.

وقد أولت إسرائيل لبيان الرئيس بوش ما يجدر به من اهتمام وعناية. وسنعاود تقييم الحالة في ضوء الفقرات الأساسية المتصلة بها من المنطوق والذي يقول:

> ”أن يقدما فورا على تنفيذ وقف فعلي لإطلاق النار؛ ووقف جميع أعمال العنف والاستفزاز؛ وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن

الفلسطينية، بما فيها رام الله؛ وتنفيذ خطتي تينيت وميتشيل المتفق عليهما بالفعل".

إننا نؤيد أيضا البعثة المقبلة للوزير باول إلى المنطقة. وحضور الوزير باول في المنطقة يدل على الالتزام الأمريكي بإنهاء العنف وإحلال السلام في المنطقة. وتتعهد إسرائيل بألا تدخر وسعا لتتعاون تعاونا تاما مع الوزير باول لإنجاح مهمته، وتحقيق وقف فعلي وحقيقي لإطلاق النار، من شأنه أن يمهد الطريق للعودة إلى عملية التفاوض.

وفي اعتقادي أننا لا يجب أن نضيف شيئا إلى بيان الرئيس فيما يتعلق بالإرهاب الفلسطيني والزعيم الفلسطيني، الرئيس عرفات. ومع ذلك، أود أن أضيف إلى ما أعرب عنه الرئيس من قلق فيما يتعلق بالهجمات التي يشنها حزب الله على طول الحدود الشمالية لإسرائيل. فالأعمال التي يقوم بها حزب الله تشكل انتهاكا واضحا لا لبس فيه للخط الأزرق، وللقانون الدولي ولإرادة مجلس الأمن. وقد استرعيت انتباه المجلس مرارا إلى تلك الحقيقة في رسائل وجهتُها إلى الأمين العام، وفي تقارير عديدة للأمين العام وفي أحدث الإحاطات الإعلامية التي قدمها للمجلس منذ أيام قلائل فحسب.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير بإيجاز إلى البيان الذي أدلى به بالأمس الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية. وعلى الرغم من أننا لا نتفق دائما مع بيانات الممثل السوري، لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون، فإننا كنا منتبهين بالطبع إلى الرسالة التي وجهها بالأمس.

ولن أرد هنا على تلك الجوانب من بيانه المليئة بالكراهية والتشويه. ولكن هناك جانب واحد من بيانه يستحق التصدي له في وقت يتصاعد فيه التوتر على طول الخط الأزرق ألا وهو مزاعم الممثل السوري عن ازدراء إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة. وأرى لزاما عليَّ أن أذكِّر بأنه على الرغم من تنفيذ إسرائيل الكامل والمؤكد لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، بما يتفق تماما مع إرادة المجلس، فما زالت سوريا تبدي تجاهلا تاما لهذا القرار. وعن طريق سيطرتها الكاملة على لبنان ودعمها المستمر لحزب الله. أصبحت الانتهاكات للخط الأزرق تحدث الآن بشكل منتظم في انتهاك مباشر للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وما أعقبه من قرارات.

واليوم تتواصل هذه الهجمات الخطيرة غير المشروعة لليوم السادس على التوالي، بإطلاق صواريخ الكاثيوشا المضادة للدبابات والطائرات على أهداف مدنية وعسكرية في شمال إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب ثلاثة مراقبين غير مسلحين تابعين للأمم المتحدة واثنان من قوات حفظ السلام في جنوب لبنان بنيران قوات حزب الله وقد تعرض المراقبون، وهم من مواطني أيرلندا والنرويج وفرنسا للضرب من قبل رجال حزب الله المسلحين وتعيَّن إجلائهم إلى مستشفيات في شمال إسرائيل.

ومن دواعي السخرية، أن عضوا بمجلس الأمن هو الذي يتحدى توافق الآراء الذي يعبِّر عنه القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) دون عقاب، وهو الذي يقوم بالتمكين لحدوث هذه الهجمات الجديرة بالشجب. ونجد أنفسنا مضطرين لأن نشجب، في هذا الصدد، لا لانتهاكات الخط الأزرق والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) فحسب، والتي ما زالت مستمرة ونحن نتكلم هنا، ولكن لأن نشجب أكثر من ذلك أن دولة عضوا في الأمم المتحدة وهي أيضا عضو في مجلس الأمن تعوق عن عمد تنفيذ قرار صادر عن هيئة هي ذاتها عضو فيها. نعم، إن إسرائيل تعرف أن الدول الأعضاء يجب أن تحترم قرارات مجلس الأمن، ولكنني لا أعتقد أنه من نافلة القول أن أذكِّر الممثل السوري أن هذا ينطبق على سوريا أيضا.

إن الموقف على طول الخط الأزرق يهدد بتقويض الاستقرار الإقليمي بسبب نية حزب الله الواضحة في تصعيد

الأعمال العدائية الجارية حاليا إلى حالة مواجهة على الحدود. ومن المحتم أن يتصرف المجلس فورا لإجبار حكومات إيران وسوريا ولبنان على إيقاف الأنشطة الإرهابية غير المشروعة التي يقوم بها حزب الله.

إننا نمر بمرحلة حرجة في منطقتنا. ولكن لدينا أسبابا تدعونا للأمن من جديد بفضل حزم رئيس الولايات المتحدة وقدرته القيادية ومشاركة المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب المراقب الدائم عن فلسطين الكلمة، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتقديم الشكر إليكم على جهودكم من أجل إنجاح التحرك الحالي في إطار مجلس الأمن، وشكرنا يذهب بالطبع إلى كافة أعضاء المجلس الموقر.

أريد أيضا أن أكرر شكرنا العميق وتقديرنا لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على عمله الدائم والدؤوب من أجل إخراج منطقة الشرق الأوسط من المأساة القائمة. شكرا لك، سيدي الأمين العام.

سيدي الرئيس، مجلسكم الموقر على وشك اتخاذ قرار هام آخر بتوافق الآراء. وأود أن أشير هنا إلى تقديرنا لموقف الشقيقة سوريا، والذي تمثل في استعدادها لدعم القرار والتجاوب مع الجهود الدولية على الأرضية التي شرحها قبل قليل السيد المندوب الدائم لسوريا.

إن لمجلس الأمن الآن رصيدا هاما يتمثل في القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وقرار اليوم. دعونا إذن نستفيد من هذا الرصيد لمساعدة جهود السلام في المنطقة، ولنبدأ الخطوة الأولى التي يطلبها قراركم اليوم، وهو تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) دون إبطاء.

أود أيضا أن أشير إلى البيان الهام الذي تقدم به الرئيس جورج بوش اليوم في هذا المجال، فإن هذا الخطاب الهام ما زال قيد الدرس من قبل الرئيس ياسر عرفات ومن قبل القيادة الفلسطينية التي تمر بظروف صعبة تعرفونها جميعا. لكننا بالطبع نقيِّم عاليا ما عكسه الخطاب من استعداد الولايات المتحدة للانخراط بشكل عميق في جهود السلام وعلى أعلى المستويات. ونحن نقدر أيضا المقاربة الجديدة التي تتعاطى مع الإطار السياسي في الوقت الذي تتعاطى فيه مع المسألة الأمنية.

لقد لاحظنا ما تضمنه هذا الخطاب وأخذنا علما به من طلب لإسرائيل بوقف العمليات العسكرية والانسحاب من المدن الفلسطينية، بما في ذلك رام الله. أخذنا علما أيضا بما ورد في الخطاب حول الوقف الفوري لإطلاق النار وحول تنفيذ "تينيت" و "ميتشيل" كما هما. لاحظنا وقف المستعمرات ولاحظنا محاربة الإرهاب، بما في ذلك البنية التحتية له. ولاحظنا ضرورة إنهاء الاحتلال وانسحاب إسرائيل إلى حدود منسجمة مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). أتى ذلك بالطبع على أرضية رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين القابلة للحياة اقتصاديا وسياسيا. كل ما سبق بالطبع أمور إيجابية. غني عن القول أننا نتحفظ على النقد غير المبرر باتجاه الرئيس ياسر عرفات، الرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني ورمز الوطنية الفلسطينية. ونحن نعتقد أننا بحاجة إلى التغلب على المخاوف المشروعة لدى الجانب الفلسطيني في هذا المجال حتى نتمكن جميعا من المضي قدما بأسرع ما يمكن نحو تنفيذ الاتفاقات المعقودة وإنهاء المأساة القائمة باتجاه بناء السلام الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

في كل الأحوال، نحن نرحب بالطبع بزيارة الوزير باول إلى المنطقة، وأنا في هذا المجال أستطيع تأكيد أن الرئيس عرفات على استعداد للتعاون التام مع الوزير باول لضمان

نجاح مهمته، ومرة أخرى لوقف المأساة القائمة والعودة إلى طريق السلام.

أخيرا، لا يفوتني أن أشكر جهود كل الدول الصديقة. الأخوة العرب، والأخوة في حركة عدم الانحياز، وأعضاء المجلس الموقرين والدول التي لها مبعوثون خاصون للشرق الأوسط بشكل خاص.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى أعضاء مجلس الأمن.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): نحن على بعد لحظات من اتخاذ المجلس لقرار هام، انضممنا إليه لوحدة المجلس وللإجماع، بغية وقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ولن نهدف على الإطلاق إلى أن نحول هذه المناسبة للمهاترات التي يرغبها المندوب الإسرائيلي.

سجل سوريا معروف لجميع أعضاء المجلس في هذه المنظمة وفي هذا المجلس الموقر. إنه لسجل مشرف. وعندما نجحت لعضوية المجلس جاءت بغالبية ١٦٠ عضوا. ويعرف ويدرك أعضاء المجلس المساهمات الكبيرة التي تقدمها سوريا في مختلف المشاكل المعروضة عليه حفاظا على السلم والأمن العالميين. ولا أراني مضطرا للرد على التخرصات والافتراءات التي تفوه بها المندوب الإسرائيلي لأنها لا تستحق ذلك ولا أبغي تحويل هذه الجلسة إلى المهاترات.

القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لم ينفذ بصورة كاملة، وما قامت به كان تحت المقاومة، ومع ذلك حتى هذه اللحظة هناك خرق جوي يومي لترويع وترهيب المواطنين اللبنانيين. وعندما ترد المقاومة تقوم الدنيا ولا تقعد.

لست هنا بصدد ذكر أن إسرائيل لن تنفذ القرارات، ولا سيما قرارات مجلس الأمن. ونحن مضطرون الآن لهذا القرار لأنها لم تنفذ القرارين السابقين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أرحب بوجود الأمين العام كوفي عنان بيننا وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن الحالة في الشرق الأوسط - بين إسرائيل وفلسطين وعبر الخط الأزرق ما برحت تتدهور. وإن جميع الأطراف تخاطر في ارتكاب سوء تقدير كبير إزاء الأثر الذي ستحدثه أعمال كل طرف على الآخر. إن سوء التقدير هذا يمكن أن يعمل ببساطة على جر المنطقة إلى مزيد من الخطر، سواء كان مقصودا أو غير مقصود.

وإن الغاية من مخاطبة مجلس الأمن اليوم هي حض جميع أعضاء المجتمع الدولي على النظر على جناح السرعة بكيفية التوسط على أفضل نحو لدى الأطراف بإقناعها بالكف عن مسارها الحالي.

وعلى الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية يوفر قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) العناصر اللازمة للبدء في نزع فتيل الأزمة الحالية، والقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) يوفر إطارا لتسوية دائمة. وعلينا جميعا أن نكثف من جهودنا لنتأكد من تنفيذ تلك القرارات دون مزيد من التأخير.

إن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) لا تبشر خيرا بالنسبة لاستقرار الحالة واستئناف المحادثات السياسية. وعلى النقيض من ذلك فإن حكومة إسرائيل تسير في الاتجاه المضاد للسبيل المبين في القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، وهذا يؤدي يقينا إلى مزيد من التصعيد. لقد بررت إسرائيل أعمالها بوصفها دفاعا عن النفس وتدابير لمكافحة الإرهاب. ومهما يكن الأمر، علينا أن نكون واضحين أن الدفاع عن

النفس ليس شيكا مفتوحا. ومن المهم فهم أن الرد على الإرهاب لا يمكن له بأي شكل من الأشكال أن يعفي إسرائيل من التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا يمكن له أن يبرر خلق أزمة تتعلق بحقوق الإنسان وأزمة إنسانية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهناك حاجة ملحة إلى الامتثال لجميع أحكام القانون الدولي، ولا سيما تلك التي تمنع الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة وكذلك المعاملة المهينة للسكان المدنيين.

إن إرغام الرئيس عرفات على النفي ينطوي على عمل طائش. فهو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وأن نفيه ما من شأنه إلا أن يؤدي حتى إلى مزيد من العنف والفوضى. إن الترحيل محظور بصورة محددة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وسيكون من سوء التقدير الفظيع جدا الاعتقاد بأن إزاحة الرئيس عرفات من الساحة السياسية وتفكيك السلطة الفلسطينية سوف يوفر ظروفا يمكن فيها لإسرائيل أن تحقق الأمن لنفسها.

وأفهم الشعور بالمرارة والغضب الذي يشعر به الإسرائيليون. غير أن النهج العسكري الذي اتبعته حكومة إسرائيل لا يهدئ من مشاعر الفلسطينيين. ولا أرى كيف يمكن لهذا النهج أن يحقق السلام والأمن لإسرائيل. وما من شيء يمكن أن يحقق ذلك سوى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة. وإن كنا قد تعلمنا شيئا من التاريخ فهو أن من الخطأ الجسيم للطرف الأقوى أن يظن أن القوة وحدها يمكن لها في النهاية أن تخضع الطرف الأضعف. في الحقيقة أن ما نشهده هو زيادة في التصميم والوحدة لدى الفلسطينيين وكذلك زيادة الغضب العام في أرجاء العالم العربي والإسلامي وما يتجاوزهما.

إني لست هنا بصدد الجدل بأن تصاعد العنف يجب أن يُلام عنه طرف واحد فقط. ويبدو أن السلطة الفلسطينية تعتقد أن عدم القيام بعمل ضد الإرهاب والحض على الاهتياج سوف يؤدي إلى لي ذراع حكومة إسرائيل وشعبها. كلا لن يكون كذلك. إن هذا النهج كما نراه ما من شأنه إلا أن يستثير حكومة إسرائيل في مسارها الحالي. كذلك فهو يوحد الجمهور الإسرائيلي وراء الخيار العسكري. وعلينا أن لا ننسى أنه منذ عهد قريب فقط كان نفس الجمهور الإسرائيلي مؤيدا للجهود السلمية بأغلبية واسعة.

وتحت الهجوم المباشر من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية فقد تم بدرجة خطيرة الحد من قدرة الرئيس عرفات وعناصر الأمن الفلسطيني على احتواء الإرهاب. ولكن في نفس الوقت بوسع الرئيس عرفات أن يمارس القيادة السياسية وذلك برسم المسار لمستقبل شعبه. ولا يمكن تبرير الإرهاب أبدا. ولا بد للقيادة الفلسطينية من أن تقر بذلك. ولا بد للجماهير الفلسطينية أن تقبل بهذا.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهيب بحكومة إسرائيل أن تمكن اللجنة الرباعية من الوصول إلى مجمع الرئيس عرفات وإلى الرئيس نفسه. إن اللجنة الرباعية سوية مع بعثة الجنرال زيني يمكن استخدامهما بوصفهما أداة فعالة لغاية تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

وهناك أنباء متواترة عن القيود المفروضة على وصول موظفي المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين إلى هؤلاء الفلسطينيين الذين هم بأمس الحاجة إلى ذلك. ومن الحتمي تمكين موظفي المساعدة الإنسانية وبعض الوكالات مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من الوصول على نحو كامل إلى المناطق المتأثرة.

وهناك أسباب كثيرة تحمل على التشاؤم. ولكن هناك على الأقل تطور إيجابي واحد حدث مؤخرا. إن بشير

الخير الذي مثلته قمة الجامعة العربية التي انعقدت في بيروت كان نقطة تحول هامة. وعلينا أن نكفل أن المبادرة السعودية التي أيدتها الجامعة العربية ألا تنهار. فلنبق على تلك الرؤية ونعززها في خضم من اليأس والقلق الذي يزداد في ظل التوتر الإقليمي.

وهنا أود أن أعرب عن شاغل خطير إزاء الأحداث التي تجري على طول الخط الأزرق. لقد ذكرت مؤخرا في مجلس الأمن بأن انسحاب إسرائيل من لبنان كان امتثالا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وأقر به المجلس نفسه على هذا النحو. ويجب علينا أن نتأكد من أن جميع الأطراف تحترم الخط الأزرق. إن التصعيد على الخط الأزرق له آثار خطيرة على السلم والأمن في المنطقة بما يتجاوز إسرائيل ولبنان كما نعرف من الماضي. ويبدو أن هناك محاولات تأتي من الأراضي اللبنانية لكي تخلق بصورة متعمدة زعزعة الاستقرار على طول الخط الأزرق.

وبالإضافة إلى الهجمات الأخيرة والتي شنها حزب الله عبر الخط الأزرق قامت هذا الصباح عناصر تابعة لحزب الله بمهاجمة دورية من المراقبين العسكريين التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ويجب أن يكون الأمر واضحا لعناصر حزب الله وغيرهم ممن قد يكونون معنيين بالأمر بأن شن الهجمات عبر الخط الأزرق – سواء داخل الحدود الشمالية لإسرائيل أو في الأراضي السورية المحتلة يمثل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن وهي أعمال غير مقبولة.

إني أحض بقوة الذين لديهم تأثير أن يكفلوا التقيد بقرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. إن حكومة لبنان ستحاط علما بأنها مسؤولة عن أي أعمال عدائية يجري القيام بها من أراضيها.

وفي هذا الصدد، لقد كنت خلال فترة الأربع وعشرين ساعة الماضية على اتصال مع القادة في المنطقة. كذلك فإن ممثلي الشخصي في لبنان، السيد دي ميستور وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد اجتمعا بالأمس مع أعضاء المجلس الذين لديهم ممثلين في بيروت وأيضا مع القيادة اللبنانية إزاء الحالة.

أود أن أختتم كلمتي بالقول بأن إرساء لبنات السلام التي تكسرت ذات مرة ليس من السهل إعادة بنائها. ومن الجدير بالذكر أن الأحداث الأخيرة كان لها آثار قسرية للغاية على الثقة المتبادلة. فالشعور بالمرارة واليأس على الجانبين كان شعورا عميقا في كل الأوقات. وعلينا جميعا أن نتشبث بقناعات مؤداها أنه في نهاية المطاف، مهما استغرق ذلك من الوقت، ستكون في يوم من الأيام تسوية سلمية لهذا الصراع.

وهنا فإن وساطة الطرف الثالث لازمة أكثر من أي وقت مضى حيث ليس بوسع الأطراف لوحدها أن تجد مخرجا من الحالة الراهنة. وفي هذا الصدد أرحب بحرارة بقرار الرئيس بوش بإرسال وزير الخارجية باول إلى المنطقة.

إن العقبة التي تقف في طريق طاولة المفاوضات لن يكون من السهل تذليلها ولكن يمكن لجميع الأطراف أن تتخذ خطوة أولى وذلك بممارسة أقصى درجة من ضبط النفس ليتسنى عكس مسار التدهور الخطير الحالي للوضع.

إن القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) إذا ما أُخذا سوية فإنهما يوفران رؤية لتسوية دائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والخطوات الأمنية والسياسية اللازمة للتحرك إلى ما يتجاوز الأزمة الراهنة. ويجب أن نركز جهودنا على تنفيذ هذين القرارين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للتصويت على مشروع القرار (S/2002/347) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض،تقرر ذلك.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أيرلندا، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، سنغافورة، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.